



المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: السياسة الخارجية العراقية بعد 2003 " بين ضرورات دور أكاديمي وتجليات الواقع"

اسم الكاتب: م.د. علي حسين حميد العيساوي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/2093>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 10:32 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المنشورة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجالات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣ "بين ضرورات دور أكاديمي وتجليات الواقع"

المدرس الدكتور

علي حسين حميد العيساوي (*)

توطئة

منذ الأزل والإنسان يبحث عن خيارات يستبشر بها في دربات الحياة ، وظل التاريخ البشري يلوج للبحث عن آليات ووسائل لترجمة الفعل البشري ، وحسبكم ان الفعل البشري بات يدرك أهمية تضمين او انصهار أفعاله في فعل مشترك ، تنسى للتفكير البشري بإننتاجه الا وهو الدولة وهكذا سارت الشعوب الإنسانية نحو الامام عبر التفكير بتداير الحياة لدعم اداء الدولة وفاعليتها الخارجية عبر إشراك الآراء الأكademie لما تمتلك من حكمة ودرائية وعقلانية بعد اطلاعها على تجارب الامم والدول السابقة والتي تستطيع ان تجد منها افعالا يمكن اعادة إنتاجها والاستفادة من دروسها وعبرها والعمل على عقلنة الأداء الخارجي والفاعلية في عالم بات يتسم بسرعة الأداء .

وبحسبكم ونحن في عراق اليوم الذي بات بعد انهيار مؤسسات الدولة في عام ٢٠٠٣ وعلى الرغم من السعي الدؤوب للحكومات المتعاقبة منذ ذلك التاريخ لعقلنة الفعل السياسي الخارجي للدولة العراقية وبناء خيار فاعل للسياسة الخارجية يلوج في دربات التغيير التي بانت سمة العالم ليس الا وبناء على ما جاء سوف نحاول سير غور الدور الأكاديمي العراقي في صنع السياسة الخارجية من خلال ما يأتي :

الإشكالية

تعاني السياسة الخارجية العراقية من انعدام تدخل او تفعيل او مشورة المؤسسة الأكademie في وخطيط وصنع وتنفيذ السياسة الخارجية العراقية ، ومن هذا الباب عانت السياسة الخارجية العراقية من فقدان المنحى العلمي لإدارتها (مع عدم تجاهل الخبرات والكوادر العاملة على إدارتها) لكن الابتعاد عن الرؤية التأثيرية المعاصرة لتحركات الأفعال الإقليمية والدولية يجعل السياسة الخارجية تعاني من اختلالات هيكلية احد عناوينها الدور الأكاديمي في صنع السياسة الخارجية .

الفرضية

هناك علاقة طردية بين الدور الأكاديمي السياسة الخارجية العراقية الناجعة(الفاعلة)، فكلما كان الدور فاعل كلما انعكس ذلك بصورة ايجابية على تعزيز عائد الهدف بصورة دقيقة ، والعكس صحيح اي كلما كان الدور الأكاديمي مغيب عن صنع السياسة الخارجية العراقية كلما كان له انعكاسات سلبية في استقرار السياسة الخارجية العراقية وتحديد مساراتها الآنية والمستقبلية .

المحور الاول : في معنى السياسة الخارجية

اختلفت الآراء والدراسات الأكademie في تحديد مفهوم السياسة الخارجية لاختلاف المنطلقات الفكرية والمدارس المنشئة للنظريات المفسرة لمفهوم السياسة الخارجية.

ولا يوجد هناك تعريف متفق عليه لمفهوم السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام، وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص، وعليه فقد تعددت تعاريفات الباحثين إزاءها، وذلك بسبب أساس مفاده إنها تعكس

(*) كلية العلوم السياسية / جامعة النهرين، قسم الدراسات الاستراتيجية.

معاني مختلفة لأشخاص يختلفون، فلسفياً وأكاديمياً عن بعض، والحق، فإن تعدد التعريفات، وتفاوت نواحي التركيز فيها، إنما يعكس تعدد ظاهرة السياسة الخارجية، وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تتدرج في طارها والعلاقة بينها.

إذ تأملنا تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلفة، فإن الانطباع الأول الذي يرد إلى الذهن هو أنه لا يوجد اتفاق في أديبات السياسة الخارجية حول تعريف موحد ومحدد. فيعرف بعض الدارسين السياسة الخارجية تعريفاً شديداً العمومية لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من المفاهيم التي هي بشكل من الأشكال يمكن عدها على أنها مفاهيم مقاربة.

فهناك من يعرفيها بأنها مجموعة من الأهداف السياسية التي تسعى لتوضيح كيف أن بلداً معيناً سيتعاطى مع البلدان الأخرى؟ ويتم تصميم السياسات الخارجية عموماً للمساعدة في حماية المصالح القومية والأمن الوطني والأهداف الإيديولوجية والرخاء الاقتصادي لبلد ما ، وهذا يمكن أن يتم نتيجة للتعاون السلمي مع البلدان الأخرى ، أو من خلال الاعتداء أو الحرب والاستغلال ، وقد شهد القرن العشرين تصاعداً وتواتراً في أهمية السياسة الخارجية، أما الان فقد أصبحت كل دولة في العالم قادرة على التعاون مع الدول الأخرى بشكل من أشكال الدبلوماسية.

فهناك من ذهب إلى تأكيد أن الرؤى التي تناولت مفهوم السياسة الخارجية تتوزع على محورين أساسيين :-
الأول ، يفهم السياسة الخارجية بدلاًلة الخطة أو مجموعة الخطط ، فهي عند فاضل زكي محمد : " الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية لدولة معينة مع غيرها من الدول ".

ويوافقه في ذلك د.احمد عباس عبد البديع ، فالسياسة الخارجية : " عبارة عن خطة العمل التي تضعها الدولة لتحديد مسار نشاطها خارج الحدود الإقليمية من أجل بلوغ هدف أو أهداف معينة وذلك باستخدام الوسائل المتاحة لها من خلال النظرة الواقعية إلى العالم الذي توجه إليه سياستها الخارجية التي تهدف إلى التعامل معه ".

اما الدكتور حامد ربيع السياسة الخارجية بأنها: جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية. إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تتضمن وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية .
بينما الدكتور محمد طه بدوي فيعرف السياسة الخارجية بأنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي .

¹ – Roxanne Lynn Dotty, "Foreign Policy as Social Construction: A Post–Positivist Analysis of US Counterinsurgency Policy in the Philippines,"

International Studies Quarterly, vol. 37, 3, (September 1993), p 304.

² – Booth and Steve Smith eds., *International Relations Theory Today*. London: Polity Press, 1994.p21.

³ مثل العلاقات الدولية ، السياسة العامة، الدبلوماسية، الإستراتيجية، من الممكن التسليم بأن هذه المفاهيم في حدود ما تعد من المفاهيم المقاربة إلا أنها لا يمكن ان تستخدم بأي حال من الأحوال على أنها مفاهيم مرادفة

⁴ - مازن إسماعيل رمضانى - السياسة الخارجية : دراسة نظرية - مطبعة الحكمة - بغداد - ia .

⁵ - احمد عباس عبد البديع : العلاقات الدولية (الجزء الاول) - القاهرة - .

⁶ نقلأ عن:مصطفى الفقي:"السياسة الخارجية والتغير الجلي في وزارة الخارجية"،في د.مصطفى علوى (محرر)، المدرسة المصرية في السياسة الخارجية،أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية،المجلد الاول،ط١،(مركز البحث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،٢٠٠٢)،ص ٢٦٥.

⁷ نقلأ عن: جمال الدین بيومي وزارة الخارجية المصرية،أعمال المؤتمر السنوي الرابع عشر للبحوث السياسية،المجلد الاول،ط١،(مركز البحث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،٢٠٠٢)،ص ٢٨٤.

اما الدكتور محمد السيد سليم يرى أنها : " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية الخاصة من اجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي " وكذلك تعرف السياسة الخارجية على انها : " كل ما يختص بخطط واستراتيجيات ينوي صانع أو صانعو القرار إتباعها اتجاه أطراف النظام الدولي الأخرى بهدف تحقيق المصلحة الوطنية أو القومية " وكما جاء في موسوعة علم السياسة .

اما الدكتور سموحي فوق العادة ، فيعرف السياسة الخارجية هي الخطط السياسية التي تقرر الدولة إتباعها على المدى القريب والبعيد في علاقتها مع الدول الأخرى ، بالاستناد إلى مصالحها المشتركة في ضوء الظروف الدولية ". وذهب البعض في التوصيف بالقول انها السلوك السياسي بمعنى الفعل المتخذ من قبل دولة ما مقابل العالم الخارجي والهدف نحو تحقيق غرض معين في وقت معين ".

اما الباحث سيبوري فيعرف السياسة الخارجية على إنها تصرف أساسا إلى أهداف الوحدة الدولية. فالسياسة الخارجية عنده هي: "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها، من خلال السلطات المحددة دستوريا، أن تتعامل مع الدولة الأجنبية ومشكلات البيئة الدولية باستعمال النفوذ والقوة بل والعنف في بعض الأحيان .

كما جاء في تعريف موسوعة السياسة لمفهوم السياسة الخارجية أنها : "تنظيم نشاط الدولة ورعايتها والمؤسسات التابعة لسيادتها مع غيرها من الدول والتجمعات الدولية ".

إما محمود خيري عيسى وبطرس غالى فيريان فيها : " تنظيم لنشاطات الدولة في علاقتها مع غيرها من الدول " .

والسياسة الخارجية عند روبي مكريدس هي : " ميدان أفعال الدولة اتجاه الدول الأخرى وهي برنامج يعد لتحقيق أفضل ما يمكن للدولة بالطرق السلمية ".

وعند مودلسكي تمثل السياسة الخارجية الأنشطة (Activities) التي تطورها المجتمعات لتغيير سلوك الدول الأخرى وتكييف نشاطها في إطار البيئة الدولية.

⁸ - محمد سيد سليم - تخطيط السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير - مجلة السياسة الدولية - عدد الاستراتيجية والسياسية - القاهرة - F - وما بعدها .

⁹ - Valerie M. Hudson, "Foreign Policy Analysis: Actor-Specific Theory and the Ground of International Relations." *Foreign Policy Analysis*, 1, 1 (March 2005):pp 1-30.

¹⁰ - د. سموحي فوق العادة للدبلوماسية الحد يئة - دار الوقفية العربية - مصر - ١٩٧٣ - ص ٩ .

¹¹ - قارن مع د. مازن اسماعيل الرمضاني - في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي - مجلة العلوم القانونية والسياسية - عدده (---) - كلية العلوم السياسية والقانون - جامعة بغداد - F .

¹² - 1. محمد سيد سليم - تحليل السياسة الخارجية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، F .

¹³ - عبد الوهاب الكيالي ،موسوعة السياسة ،٣٦ ، بيروت: دار المطبوعات ، ١٩٩٥ ، ص ٣١ .

¹⁴ - مازن اسماعيل الرمضاني ، السياسة الخارجية : دراسة نظرية ، مصدر سبق ذكره ، ص ..

¹⁵ - Kenneth A. Schultz and Barry A. Weingast, "Limited Governments, Powerful States." In Randolph M. Siverson, ed., *Strategic Politicians, Institutions, and Foreign Policy*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1998. Pp. 15-49.

¹⁶ - Ikenberry, eds., *New Thinking in International Relations Theory*. Boulder, Col.: Westview, 1997. Pp. 229-265.

كما يرى على الدين هلال^{١٧} ان السياسة الخارجية عبارة عن : " مجموعة الأنشطة والتصورات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة ".^{١٨}

فالدكتور . بلانودا ولتون . عرفها بأنها "منهج تخطيط للعمل يطوره صانعو القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية".

وهذا ما دفع الدكتور ناصيف يوسف حتى لقول " تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على إنها سلوكية الدولة، تجاه محیطها الخارجي، وقد تكون هذه السلوكية التي قد تأخذ أشكالاً مختلفة موجهة نحو دولة أخرى أو نحو وحدات في المحیط الخارجي من غير الدول كالمنظمات الدولية وحركات التحرير أو نحو قضية معينة ".^{١٩}

لك جيمس روزناو يرى بأنها منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا"

وعليه لا يخطئ من يرى بان السياسة الخارجية هي إحدى أهم فعالیات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي ، وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانات المادية والعسكرية .^{٢٠}

ورغم أن بعض الباحثين يرون بأن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول بل أن الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الإقليمية كالجامعة العربية و المنظمات الدولية كال الأمم المتحدة بما تملكه من شخصية اعتبارية له سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها ، وهذا بحد ذاته يمثل إشكالية مضافة للتدافع المفاهيمي والتوصيفي لمدلول السياسة الخارجية الانف الذكر .^{٢١}

المحور الثاني: في فلسفة تخطيط السياسة الخارجية

لأدراك دالة التخطيط السياسي الخارجي لابد اولا من الإشارة إلى مفهوم التخطيط عموما ، لعهد طويل من الزمن كان التخطيط كمفهوم محظ معان متعددة وممتباينة بالاتجاه الذي " . إلى ان يحاط بهالة من الغموض والإبهام بيد ان المفهوم أصحي يرتبط بجانبه الاستراتيجي بالتفكير في المستقبل والتخطيط من اجله هذا فضلا عن كيفية اتخاذ القرارات اليومية ضمن إطار رؤية مستقبلية واضحة او على الأقل شبه واضحة.

وكنشاط فكري أصحي الاعتراف بضرورته على مختلف المستويات واسعا ، اذ بيدأ التخطيط في نقطة ما في الحاضر وينتهي في نقط ما في المستقبل ويرمي إلى انجاز وظيفة أساسية هي تحضير وتنفيذ أفعال مدروسة ضمن اطار خطة علمية وعملية مسبقة تحقيقا لغاية او غایيات محددة ومن هنا يصبح تأمين او ترتيب المستقبل على نحو معين هـ الإطار الذي يتحرك التخطيط بداخله وفي ضوء أعلاه نفهم التخطيط بدلة التفكير الرامي الى تطوير المستقبل من خلال

^{١٧} - نقلـ عن:- ودودة بدران ، تخطيط السياسة الخارجية : دراسة نظرية وتحليلية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد : ، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية والسياسية،

^{١٨} - Jonathan W. Keller, Leadership Style, Regime Type, and Foreign Policy Crisis Behavior." International Studies Quarterly, 49, 2 (June 2005):pp 205–231.

^{١٩} - نقاً عنـ: يـ عـيـدـ اللهـ مـصـبـاحـ،ـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ:ـ طـاـبـلـسـ:ـمـنـشـوـراتـ أـلـكاـ (ELGA)،ـ مـالـطاـ،ـ جـامـعـةـ الفـتحـ ،ـ ١٩٩٤ـ،ـ صـ ١٢ـ.

^{٢٠} - Mintz, A. (ed.) Integrating cognitive and rational theories of foreign policy making:the polyheuristic theory of decision. (Basingstoke: Palgrave, 2003).pp16-17.

^{٢١} - Snyder, Jack, 'One World, Rival Theories, Foreign Policy, 145 (November/December 2004), p.52

^{٢٢} - حـمـلـهـ جـمـالـ الدـ يـنـ عـلـىـ،ـ التـخـطـيـطـ لـادـارـةـ الـكارـثـةـ،ـ مجلـهـ الفـكـرـ،ـ المـجـلـهـ الثـانـيـ،ـ العـدـدـ ٣ـ،ـ الشـارـقـةـ،ـ ١٩٩٣ـ،ـ صـ ١٠٣ـ .

الاستعداد المسبق تحقيقاً لهدف محدد عبر وسائل معينة وبهذا يصبح التخطيط وسيلة لإنجاز غاية وليس غاية بحد ذاته .

ولا يختلف مضمون المفهوم العلمي للتخطيط السياسي الخارجي عن ذاك الخاص بمفهوم التخطيط عموماً ومن هنا يفهم وبدون الدخول في تفاصيل الآراء التي تناولته بدلاً من التفكير بتلك الصيغ التي تدفع إلى نمط أو أنماط حركة تؤدي إلى تحسين مكانة الدولة في المستقبل ، اي انه بعبارة أخرى التفكير العقلاني بعمل سياسي خارجي محدد قبل ترجمته إلى الواقع ملموس وبهذا ينطوي التخطيط السياسي الخارجي على عنصريين أساسيين هما الوعي المسبق الواضح والدقيق للأهداف المطلوب إنجازها وإستراتيجية ترجمتها إلى الواقع ملموس باتجاه زيادة فاعلية الحركة السياسية الخارجية للدولة في تعاملها مع المشاكل المعقدة التي تواجهها بها وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى ان محصلة العلاقة بين التخطيط وفاعلية الحركة انما تتأثر سلباً او إيجاباً بمدى واقعية العملية التخطيطية فالواقعية تضفي على عملية اختيار الأهداف واستطلاع احتمالات المستقبل ثم استشفاف بدائل الحركة وسمتها الإبداعية ودورها في رفد الحركة السياسية الخارجية بأحد عناصر فاعليتها ، اذ تؤكد اراء العديد من الباحثين ان الوظيفة الأساسية للتخطيط السياسي الخارجي انما تكمن في ايجاد سياسات منطقية تتتطور مع الزمن .

ويثير الترابط بين الواقعية والتخطيط سؤال على قدر عالٍ من الأهمية هو ما أهمية العلاقة بين أنماط السلوك السياسي الخارجي لصنع القرار والمعرفة العلمية ؟ ويجيب البعض بالنفي من خلال عدمية العلاقة وعدم فاعليتها ، اما الرأي الآخر فيؤكد ان صانع القرار لابد ان يعمل على توظيف المعرفة في صناعة القرار لما لها دور فاعل في استقراء البيئة الداخلية والخارجية والعوامل المؤثرة فيها .

ويوضح استقراء التعريف السالف لعملية تخطيط السياسة الخارجية ان هذه العملية ذات طبيعة مركبة تتضمن تحليل التطور التاريخي بهدف استخلاص أنماطه واحتمال تطورها واستشراف المستقبل ، وصياغة برامج محددة للتعامل مع القضايا المستقبلية في إطار الأهداف العامة التي حددتها صانع السياسة الخارجية والتنسيق بين المؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية ، وتقديم المشورة لصانع السياسة الخارجية فيما يتعلق بقضايا محددة .

وفي هذا الإطار فان تخطيط السياسة الخارجية يتضمن بالضرورة عدة ابعاد اولاً التخطيط العام للسياسة الخارجية ويقصد بذلك صياغة استراتيجيات السياسة الخارجية بما يتفق مع قدرات الدولة ، ثانياً تخطيط البرامج اي وضع برامج للتعامل مع قضايا محددة (سياسة الدولة تجاه قضية او دولة او مجموعة من الدول) ، ثالثاً تخطيط الطوارئ اي وضع خطط بديلة للتعامل مع القضايا الطارئة التي قد تظهر في المستقبل ، رابعاً التخطيط

²³- مصطفى محمود، دليل التفكير الاستراتيجي واعداد الخطة الاستراتيجية 2- الاسكندرية الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٣٠

²⁴- كاظم هاشم نعمة ، الوجيز في الإستراتيجية ، مطبعة ا.ياد ، بغداد ، ١٩٨٨ .

²⁵ - Stern, Eric, "Contextualizing and Critiquing the Poliheuristic Theory" *Journal of Conflict Resolution* Vol. 48 No. 1 (February 2004) pp. 105-126

²⁶ - Snyder, Jack, 'One World, Rival Theories, Foreign Policy, 145 (November/December 2004), p.52

²⁷ - انظر : التخطيط الاستراتيجي، حولية العلوم السياسية، العدد الأول، أيلول ٢٠٠٧ : - وكذلك انظر: بشرى نيروخ، التخطيط الاستراتيجي وبناء الاستراتيجيات، الدورة الخاصة في العلاقات العامة، الجزائر: المدلس الأعلى للإعلام"الدورة الخاصة في العلاقات العامة" " : .

²⁸ - محمد سيد سليم - تخطيط السياسة الخارجية المصرية في عالم متغير - مجلة السياسة الدولية - عدد 2 - مركز الأهرام

للدراسات الإستراتيجية والسياسية - القاهرة - ٢ - ٢ - ٢ .

المؤسسي ويقصد به تنسيق وتناغم اداء المؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية ، وتنظيم جهاز تخطيط السياسة الخارجية ذاته بشكل يمكنه من اداء وظائفه .

المحور الثالث: انماط التخطيط في السياسة الخارجية

تشير الدراسات المتعددة التي تناولت التخطيط الى ان هناك ستة انماط للتخطيط يمثل كل اثنين منها بعد مهم من ابعاد التخطيط:

البعد الاول : ويشمل النمط الملزم والنمط التطوري للتخطيط

البعد الثاني : وتشمل النمط الرشيد والنمط الجزئي للتخطيط

البعد الثالث : وتشمل نمط التكيف ونمط التمية للتخطيط :

المحور الرابع : مراحل تخطيط السياسة الخارجية

وتمر عملية التخطيط هذه بستة مراحل :-

المرحلة الاولى : تحديد الأهداف

المرحلة الثانية : تحديد الكوابح

المرحلة الثالثة : تحديد البد .

المرحلة الرابعة : التحليل والاختبار

المرحلة الخامسة : التنفيذ

المرحلة السادسة التقييم

المحور الخامس: التخطيط السياسي الخارجي بين مقومات النجاح ومحدداته

اولا: مقومات النجاح

لعلنا لانجافي الحقيقة بالقول، ان عوامل نجاح تخطيط السياسة الخارجية لا ي يتطلب الآتي:

- وضوح الهدف

- ادراك الهدف وسبل تحقيقه

- توافر المعلومات

- التنسيق بين هيئات تخطيط السياسة الخارجية

- مرونة تخطيط السياسة الخارجية

- تلاؤم الوسيلة مع تخطيط السياسة الخارجية

ثانيا: محددات عملية تخطيط السياسة الخارجية

²⁹ - مازن إسماعيل الرمضاني - في التخطيط السياسي الخارجي : دراسة نظرية - مجلة الحقوقى - عدد (--) - كلية العلوم السياسية والقانون - جامعة بغداد -

³⁰ - ودودة بدران - تخطيط السياسة الخارجية : دراسة نظرية وتحليلية - مجلة السياسة الدولية - عدد : - مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية - القاهرة -

³¹ - Ikenberry, eds., *New Thinking in International Relations Theory*. Boulder, Col.: Westview, 1997. Pp. 229-265.

للمر. يد انظر ، د. منعم صاحي العمار ، صناعة الهدف وسبل تحقيقه ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٣ وما بعدها.
³² - مازن اسماعيل الرمضاني ، في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية مصدر سبق ذكره، ص

- المؤسسات المشتركة في عملية تخطيط السياسة الخارجية تتمثل بـ :-
- من المفيد الإشارة إليه ابتدأ وزارة الخارجية
 - وزارة الدفاع
 - المؤسسات التابعة لرئيس الدولة والحكومة
 - المؤسسات الأمنية
 - المؤسسات الدعائية
 - المؤسسات الاقتصادية

وهذا العدد من المؤسسات او الجهات ذات العلاقة في عملية التخطيط للسياسة الخارجية، يقود في أحيان كثيرة إلى صراع بين هذه المؤسسات وبالتالي ينعكس على أداء السياسة الخارجية بصورة عامة ولعل ابرز مسببات هذا الصراع تعود إلى :

- عدم الاقتناع بدور احدى المؤسسات من لدن مؤسسة معينة في تخطيط السياسة الخارجية
- غموض عملية تخطيط السياسة الخارجية وانفراد إحدى المؤسسات التي ذكرناها سابقاً بتخطيط السياسة الخارجية
- ندرة الموارد المستخدمة في تنفيذ السياسة الخارجية .
- انتقاء تفعيل تبادل المعلومات بين المؤسسات المشاركة في تخطيط خيارات السياسة الخارجية.

المحور السادس : التخطيط السياسي والاستراتيجي (وزارة الخارجية العراقية أنموذجاً)

يعد التخطيط السياسي الاستراتيجي احد دعائم البناء الحديث والعصري لا يزال وزارة ناجحة وفعالة ، وهو ضروري لتحديد أولويات الوزارة وخياراتها في علاقاتها مع دول العالم كافة والمنظمات الدولية. : والتخطيط السياسي الاستراتيجي استجابة للتوجهات الجديدة لكي تبني السياسة على معايير ثابتة وعلمية تأخذ في الحسبان بالدرجة الأولى مصالح العراق الحيوية والإستراتيجية والحفاظ على امنه الداخلي ، وكذلك إقامة أفضل العلاقات مع الدول وفق المصالح المشتركة والمنافع المتبدلة وبما يؤمن الحضور القوي للعراق في المحافل الإقليمية الدولية .
 وبناء على هيكلية وزارة الخارجية العراقية ونتيجة التغيير الحاصل بعد عام . تم استحداث دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية العراقية، حيث تكون هذه الدائرة من رئيس الدائرة ومعاون رئيس الدائرة ما عن اقسام الدائرة ، وتتمثل ب (المستشار السياسي ، المستشار الاقتصادي) .

اما عن غاية من الاستحداث الهيكلي للدائرة من اجل الوصول بالعراق إلى موقع محترم بين دول العالم تحرّم فيه مكانته التاريخية وإمكاناته البشرية والفكريّة والثقافية وتطلعه إلى مستقبل واعد لشعبه ومنحه الفرصة ليتقدم بمصاف الدول المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً .. .

فإذا تمثلت أهداف الدائر :

³³ - 3. ودودة بدران - تخطيط السياسة الخارجية : دراسة نظرية وتحليلية - مجلة السياسة الدولية - عدد ٢٠١٣ - مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية - القاهرة - ٢٦٥ - ٢٠١٣ .

³⁴ - Norrin M. Ripsman, and Jeffrey W. Taliaferro, eds., *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*. New York: Cambridge University Press, 2009. Pp1-41.

³⁵ - Snyder, H.W. Bruck, and Burton Sapin, *Foreign Policy Decision-Making (Revisited)*. New York: Palgrave, 2002. Pp. 1-20.

³⁶ - موقع وزارة الخارجية العراقية - ٢٠٠٧ - www.mofqi.com

- تشخيص الأولويات واستشراف الجديد والمتغير على النطاقين الإقليمي والدولي .
- وضع الخيارات بكيفية التعامل مع المستجدات ان وقعت - ووضع السياسة الخارجية في الموقع الذي يعزز قدرتها على التفاعل والتعامل مع اي حدث طارئ غير متوقع او لم يبحث مسبقا او قد يقع بخلاف ما هو مخطط له .

في حين المهام والواجبات ، للتحطيط السياسي هي تعزيز قدرات وزارة الخارجية لتحديد أهداف السياسية والإستراتيجية وتطوير طرق اكثر فاعلية ومتعددة لتحقيق الأهداف ما يضع الوزارة في موقع افضل لإنجاز عملها وتطبيق السياسة الخارجية للبلد .

وتقع المهمه الانيه الأولى في تحديد الإستراتيجية والأهداف المرتبطة بها ، ثم الانتقال لاحقا الى تطبيق سواء في اقرار المهام او في بناء الهيكلة المرنه والديناميكية القادره على تحقيق الأهداف . وبناء

الاستراتيجيه هي عمليا الخطوه الاولى نحو تطبيق التغيير في الوزارة ، تتلخص المهام بما يلي :

- العمل مع الدوائر والممثليات لتقديم المشورة والافكار للوزير ومسئولي الدولة (رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء ونائبه) في القضايا الرئيسية الراهنة وتلك ذات المدى المتوسط البعيد.

- تحفيز التفكير المتعدد حول بناء السياسة والوسائل لتحقيق ذلك .

- اقامة صلات مع المفكرين والباحثين والمنظمات غير الحكومية ومع دوائر التخطيط السياسي في البلدان الصديقة.

- التنسيق مع جميع الدوائر والاقسام في جمع وبلورة التصورات والخطط السياسية ومع ما يرد من تقارير من ممثلياتنا في الخارج لضمان امتلاك الوزارة المعطيات الازمة لتحديد خيارتها و قدراتها على التعامل مع المستجدات وتحريك أولوياتها.

- تقديم ملخصات دورية بالتعاون مع الدائرة الصحفية (أسبوعية او اكثر ما عدا الطارئة) الى مجلس الرئاسة والوزراء ووزير الخارجية عن المستجدات الهامة والتي تحتاج الى بحث وتحديد موقف ، مع تقديم مقترنات محددة لها ، فضلاً عن تقديم معلومات وافكار جديدة ذات طبيعة إستراتيجية وكذلك ردود الأفعال على مفردات سياستنا وتطبيقاتها . - تنمية القدرة على تقييم الأحداث والإدلة بموقفنا وسياستنا ازها ومتابعة درجه نجاحها او إخفاقها والأسباب التي ادت اليها. ومن ثم وضع التحسينات المناسبة .

المotor السابع: أهداف السياسة الخارجية العراقية

لعلنا لاجافي الحقيقة بالقول إن من الصعوبة تحقيق أهداف الدولة في السياسة الخارجية ، و تعود هذه الصعوبة إلى عاملين :

- إن الأهداف ليست واحدة بل متعددة مختلفة متعددة ، واختلافها وتتنوعها يرتبط بطبيعة الدولة نفسها وطبيعة المنطقة الكائنة فيها وطبيعة عناصر قوة الدولة .

- إن الأهداف بالنسبة للدولة ليست متساوية في أهميتها بل هي متدرجة من حيث الأهمية . ومع القرار بالحقيقة الأنفة الذكر، إلا أننا نستطيع بشكل عام أن نحدد الأهداف الأساسية لكل دولة بـ :

³⁷ – Richard C. Snyder, H.W. Bruck, and Burton Sapin, *Foreign Policy Decision-Making (Revisited)*. New York: Palgrave, 2002.

³⁸ – 3. وائل محمد اسماعيل – العلاقات العراقية الأمريكية (مشهد مستقبل) – مجلة الدفاع الوطني – عدد – جامعة البكر العسكرية العلـ. – بغداد – . . .

- المحافظة على استقلال الدولة و سيادتها و أنها القومي : و ذلك يكون من خلال :
 - . محاولة إقامة علاقات جيدة مع جيرانها .
 - . الدخول في محالفات مختلفة المظاهر مع غيرها من الدول .
 - .. الحصول على معونات عسكرية و اقتصادية و الدخول في معاهدات رسمية و تكتلات عسكرية و سياسية و اقتصادية .
 - . زيادة عناصر قوة الدولة ³⁹ : و يرتبط هذا الهدف بالهدف الأول ، بل هو الأداة و الوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة و أنها . قوّة الدولة هي مزيج مركب من مجموعة من العناصر السياسية و الاقتصادية و البشرية و الجغرافية و التكنولوجية و النفسية إلى غير ذلك . و قوّة الدولة هي التي تحدد سياستها الخارجية لأن السياسة الخارجية ترتبط و تستند إلى قوّة الدولة .
 - . تطوير المستوى الاقتصادي للدولة : و الذي يعتبر هدف هام من أهداف الدولة ، بل أن وجود الدولة يستند إلى وجود قاعدة اقتصادية يتتوفر فيها الحد الأدنى من الثروة الوطنية .
 - إضافة إلى الأهداف الأُنفة تستطيع أن ندعمها بأهداف ساندة يمكن عدها على أنها ثانوية مهمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية ذكر منها :
 - : العمل على نشر الأيديولوجية و الثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها .
 - .. العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي و الدولي .
- وعلى هذا الأساس يسعى العراق إلى بناء الدولة العراقية وإعادة الارتباط بالبيئة الإقليمية والدولية والسعى إلى إعادة بناء الاقتصاد العراقي بقوة وقيادة السياسية العراقية تدرك ذلك وهي تسعى إلى تحقيق ذلك بوسائل عدّة هي :-
- محاولة توظيف تقل العلاقة مع الولايات المتحدة في إعادة بناء الدولة العراقية ودعم الأهداف الإستراتيجية العليا للعراق
 - نقوية الدبلوماسية العراقية في محاولة لتوضيح وجهات النظر الرسمية للحكومة العراقية عبر الحقائق والتي تتحقق والضرورة تقضي إلى الإعلان عنها ومحاولات كسب الطرف والقوى من خلالها ، وهذا يأتي عبر تأكيد على مصداقية ذلك عبر المواقف المتخذة لمد جسور الثقة مع العالم الخارجي .
 - كسر الحاجز الجليدي مع الدول العربية ، والتفاعل الإيجابي البناء مع الدول العربية كافة في إطار المصالح المشتركة ، والهادفة إلى طي صفحة الماضي والعمل ضمن منظومة العمل الجمعي العربي المشترك .
 - تأكيد العراق على أهمية الحوار البناء والهادف حتى مع الولايات المتحدة الأمريكية التي قد تتسم علاقة العراق معها بالتوتر نتيجة اختلاف الرؤى تجاه بعض مسار العملية السياسية في العراق مثلا ، من أجل إزالة \square غموض يكتفى مسار العلاقة انطلاقا من :-
- ان العراق دولة مستقلة كاملة لسيادتها .
- ان للعراق القرار السياسي الوطني المستقل ، وهذا يأتي من خلال العمل على حصول الهدف الأول هو حصول على السيادة الكاملة وإنهاء التواجد العسكري الأجنبي في العراق وذلك عبر الاتفاقية الموقعة مع الولايات المتحدة والتي اتخذت مسارين الأولى لسحب القوات العسكرية ووضع القوات والثانية اتفاقية الإطار الاستراتيجي بعيد المدى، والاتفاقيات الأجنبية الموقعة في السياق ذاته مع القوات الأجنبية الأخرى.
- منع اي دولة من التدخل في شؤون العراق الداخلية العراقية من قبل اي دولة إقليمية او دولية .

³⁹ - Laura Neack, *The New Foreign Policy: Power Seeking in a Globalized Era*. 2nd ed. Lanham, MD:Rowman & Littlefield, 2008 pp10-11.

⁴⁰ - Michael J. Mazarr, "The Iraq War and Agenda Setting." *Foreign Policy Analysis*,3, 1 (January 2007):1-23.

: ينبغي ان يكون خط الشروع مع الآخرين(إقليميا ودوليا) مبني على أساس تجسيد المصلحة العراقية بحيث تكون هي لغة التفاعل المشترك مع اي دولة يراد التفاعل معها .

المحور الثامن: الدور الأكاديمي و السياسة الخارجية (نحو ضرورات للعلاقة)

تتضمن خيارات السياسة الخارجية لأى دولة ثلاثة أبعاد (البعد المؤسسي ويتعلق ببناء جهاز تخفيط السياسة الخارجية) (البعد المفاهيمي المنهجي وينصرف الى وأساليب تخفيط تلك السياسة) وأخيرا(البعد الموضوعي ويرتبط بالشروط الموضوعية لحدوث تخفيط رشيد للسياسة الخارجية) ٤١ وستتناول هذه الإبعاد وعلاقتها بالسياسة الخارجية العراقية.

اولا: قراءة في الجانب المؤسسي لتخفيط سياسة العراق الخارجية

اذ تؤشر الدراسات الأكاديمية ان عملية صناعة الخيارات تؤشر بأنها تواجه ابعادا مؤسسية هامة تتعلق بوضع دائرة التخفيط للسياسة الخارجية العراقية في الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية ، ولعل من أولى القضايا التي تواجه عملية تخفيط خيارات السياسة الخارجية في الوزارة وعلاقة وزير الخارجية بإدارة دائرة ، وهذه العلاقة تعتمد عليها فاعلية السياسة الخارجية العراقية ، فمن الضوري لرئيس الوزارة ان يأخذ بتقارير : (التخفيط السياسي ، وذلك لأهميتها ومساعدتها في مد صانع القرار الاستراتيجي بمعلومات وافية عن خيارات السياسة الخارجية العراقية والاهتداء ايضا الى دور الاكاديميين المختصين في صنع خيارات السياسة الخارجية.

ولذلك نجد العديد من الاكاديميين الذين استطعنا أرائهم حول جدوى المشاركة الأكademie في صنع خيارات السياسة الخارجية العراقية يؤشرون الى ضرورة تفعيل دائرة التخفيط السياسي وايلاتها أهمية كبيرة في تخفيط السياسة الخارجية العراقية ، وذلك للأسباب الموجبة لتأسيسها من جهة كما سلفنا وخبرتها التركيبة خلال السنوات الثمان المنصرمة والكوادر العلمية والعملية الموجودة فيها والقائمة على إدارة شؤونها من جهة اخرى ، ناهيك عن الخبرة الأكاديمية .

ثانيا: قراءة في الجانب المفاهيمي والمنهجي

ان المتابع للسياسة الخارجية العراقية يجد ان المفهوم المستخدم لتخفيط خيارات السياسة الخارجية العراقية هو أسلوب (حل المشكلات) ، وهذا يجعل مهمة مخطط السياسة الخارجية ان يهتم فقط بالقضايا الجارية وتطوراتها دون التبيؤ بمستقبلها وأبعادها وانعكاسها على الامن الوطني العراقي .

ولذلك لابد من اتخاذ بعض الخطوات المهمة لفاعلية تخفيط السياسة الخارجية العراقية :-

- تتميم مفهوم (تخفيط السياسة الخارجية) ليذهب ابعد من مفهوم (حل المشكلات) عبر تبني اسلوب (الضرورة المستقبلية الملحة) .

- اتباع نقين التعددية في وحدة التخفيط الاستراتيجي وجعل الوحدات كافة تشارك في تخفيط السياسة الخارجية وفق طبيعة القرار وال الحاجة الى مشاركة المؤسسة المعنية في ذلك.

41 - ودودة بدران - تخفيط السياسة الخارجية : دراسة نظرية وتحليلية - مجلة السياسة الدولية - عدد ٢٠١٣ - مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية - القاهرة - ٠٤٦ - ٢٠١٣ .

42 - Valerie M. Hudson, *Foreign Policy Analysis: Classic and Contemporary Theory*. Lanham, MD: Rowman Littlefield, 2007

43 - Christopher Hill, *The Changing Politics of Foreign Policy*. New York: Palgrave, 2003.
نخبة كريمية من استاذة كلية العلوم السياسية جامعة النهرین من المهتمين بهذا المجال من بينهم د. باقر جواد كاظم و ل. يناس عبد السادة والمدرس المساعد حسين علاوي خليفة.

- تطوير نظام المعلومات من خلال اتباع التكنولوجيا المتقدمة في الارشفة وجمع المعلومات تكون قاعدة البيانات هي منطقها لا غير .
- اتباع وسائل جديدة في تحليل المعلومات من خلال وسائل متقدمة جدا .
- اتباع ادوات منهجية في تخطيط السياسة الخارجية عبر اتباع ادوات جديدة (استشراف المستقبل ، نظام البرمجة ، والتخطيط والموازنة ، نظرية المباريات ، بحوث العمليات) . يتم ذلك من خلال التعاون مع الكليات او المراكز العلمية المتخصصة في هذا المجال عبر دورات مستمرة سواء داخل البلد او خارجه تمنح المشاركين شهادات بدلالة النتائج لا المشاركة فقط .

ثالثاً: تخطيط السياسة الخارجية (قراءة في الجوانب الموضوعية)

بما ان تخطيط خيارات السياسة الخارجية العراقية لا تعتمد على خطة طويلة الامد كما اشرت الدراسات والتقارير الصادرة عن الخارجية العراقية او حتى التقارير الواردة من مراكز الداسات المختصة بالشأن العراقي ، وبالتالي نحتاج الى استشراف دقيق وشامل لكل خيارات السياسة الخارجية العراقية بصورة موضوعية فاعلة متixin من الربح والخسارة والمنهج الواقعى او المصلحة العراقية معايير للتقيم واختبار الخيار الذي افرز من وحدة تخطيط السياسة الخارجية^{٤٥} .

وبالتالي نجد ان تفعيل تخطيط خيارات السياسة الخارجية العراقية لابد ان يتم من خلال الأخذ بالمبادئ المهمة التي نجد العديد من وزارات الخارجية في دول عالم الشمال ، وبعض دول عالم الجنوب ماضية بها .

المحور التاسع: خيارات السياسة الخارجية العراقية بين الرؤى الأكademie والواقع السياسي

لا يخطئ من يرى ان العراق لا يزال يتعرض إلى جملة من التحديات الداخلية و الإقليمية والدولية، ولا نجافي الحقيقة بالقول ان العراق وعلى مر التاريخ أثبت أنه أمة حية قادرة على مواجهة هذه التحديات المخططات الخارجية التي تستهدف كيانه ووجوده ودوره في بناء الإنسانية.

الحقائق أعلاه تردد بحقيقة مهمة مفادها أن العراق يدرج ضمن الأمم الحيوية والصلبة، وأنه رغم مشكلاته ومعاناته قادر على تحمل التحديات التي يتعرض لها وإن كان ذلك بمستويات متفاوتة .

فبالرغم من تعرض العراق إلى الكثير من الكبوسات والانكسارات بعد أن صدر إليه الكثير من الأزمات خارجية المنشأ اقترن ذلك مع شروع ظاهرة تفرد القرار عند القيادات السياسية، وإبعاد ذوي الشأن عن المساهمة في المشورة والرأي، والنصيحة في صنع القرار السياسي الخارجي العراقي، بداعي التوجس والخوف من المشاركة السياسية اللاحقة.

ولا نبالغ هنا عندما نقول إنه لو تم استقطاب أكبر عدد من الخبراء والمتخصصين في الشؤون السياسية والدولية من قبل صناع القرار ومؤسسات الدولة المهمة كوزارة الخارجية لسماع آرائهم ونصائحهم لتم تحجيم الخسائر الإستراتيجية إلى مديات أقل، وتحديد مواطن الضعف والقوة والتحرك وفق إستراتيجية يشترك في صياغتها كل المتخصصين بعد أن يتم إقناع القيادة أو السلطة الحاكمة بأرجحية القرارات، ووضع البدائل التي يمكن استخدامها أو التحرك بموجبها.

⁴⁵ - عمر الجولي - العلاقات الدولية في عصر المعلومات : مقدمة نظرية - مجلة السياسة الدولية - عدد للدراسات الإستراتيجية والسياسية - القاهرة - R٢ - .

⁴⁶ - انظر للمقارنة:

Michael J. Hogan and Thomas G. Paterson, eds., *Explaining the History of American Foreign Relations*. New York: Cambridge University Press, R٢ .pp20-21.

وعليه لا مناص من القول إن نخب المجتمع العراقي هم الوجه المشرق والمرأة التي تعكس تقدمه وتطوره بسبب إعدادهم الرصين وخبراتهم في مختلف الاختصاصات .

علماء السياسة العراقيين يشكلون شريحة مهمة من النخب الفكرية التي يحفل بها المجتمع العراقي، لذلك من الخطأ والخطيئة ان جاز القول إغفال دور علماء السياسة العراقيين في طرح المعطيات، وتحليل الظواهر السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ورصد المشكلات، والأزمات التي يمكن أن تتبع قبل وقوعها، وتسلیط الأضواء على المتغيرات الداخلية، والإقليمية والدولية، وبيان أوجه التقارب والتباين واحتمالات التعاون والصراع في إطار العلاقات الدولية، وطرحها من خلال دراسات علمية وأكاديمية، أو إقامة ندوات الحوار الاستراتيجي لمناقشة قضية تواجه الدولة، ومطلوب صياغة استراتيجية لمواجهتها لتقديم التوصيات والاقتراحات إلى صناع القرار العراقيين والمختصين وجمهور المجتمع العراقي المتقد الذي يهتم بالرأي الرصين الذي يصدر عن علماء السياسة.

وفي ضوء أهمية هذا الموضوع تم تخصيص هذه النقطة العلمية للإجابة عن عدة تساؤلات مهمة لعل من أبرزها: كيف يمكن استثمار وتوظيف علماء السياسة العراقيين في دعم عملية صنع وتنفيذ القرار السياسي الخارجي العراقي ؟ وما هي المحددات المؤثرة في دور علماء السياسة العراقيين ؟ وما هو مستقبل دور علماء السياسة العراقيين في النهوض بالدولة العراقية المعاصرة؟

لا مجال لشك أن الأكاديميين والباحثين المختصين في مجال العلوم السياسية يمكن توظيف طاقاتهم العلمية، وتخصصاتهم في مجال العلاقات الدولية والاستراتيجية والنظم السياسية والفكر السياسي التي يمكن من خلالها دعم وصنع القرار السياسي الخارجي بموجب عدة مجالات:

1- المجال الدبلوماسي:

يحتاج العمل الدبلوماسي إلى خبراء متخصصين في مجال المفاوضات الدبلوماسية والتمثيل الدبلوماسي المؤقت وال دائم الذي يتعرّف إلى حضور المؤتمرات الدورية، وتمثيل في الخارج. وهنا يبرز دور المختصين في العلوم السياسية الذي يفضل زجهم في هذا المجال، وكما نعلم أن الدبلوماسية هي ركن أساسى من أركان علم السياسة، بل هي السياسة ما بين الدول بالتطبيق.

ومن الجدير الإشارة إليه ان للدول أهداف وهذه الأخيرة صنفين:

-صنف من الدول التي تسعى إلى التوسيع، وهذا يعني أن سياستها (آليتها) هي الحرب إن تطلب الأمر ذلك، أو التهديد بالحرب.

-صنف من الدول التي تحمل سياسات خارجية سلمية وهي تكون (آليتها) الدبلوماسية وركائزها في آن واحد.

2- حل الأزمات الإقليمية و الدولية:

تمر العلاقات العراقية -الإقليمية والعراقية- الدولية بالكثير من الأزمات والمشكلات(وهذه حقائق وان كانت اليوم مؤجلة فهناك العديد من الملفات التي لم تحل حتى يومنا هذا والملف مع الكويت واحدة منها) التي قد تجلب لصانع القرار العراقي الكثير من المعوقات والمحددات التي تؤثر في حركتها الإقليمية والدولية، لأنه قد تكون هناك أزمات مفاجئة أو مدمرة أو أزمات سياسية أو اقتصادية، ناهيك عن حدتها وقوتها، إذ قد تتقسم إلى أزمات ذات تهديد عال أو متوسط أو متدن.

⁴⁷ – Michael Williams, “Hobbes and International Relations: A Reconsideration,” *International Organization*, Vol. 50, No. 2 (Spring 1996), pp. 213-214.

وفي هذه الحالة فإن حضور وجود المتخصصين في العلوم السياسية والذين يمكن أن نطلق عليهم (خبراء او استشاريو السلطة) في غاية الأهمية، لأنهم يختلفون عن رجال الدولة في عدة أمور مهمة لعل من أبرزها⁴⁸:

- خبير السلطة ينتقي المشكلة أو المعضلة التي يشاء دراستها، أما رجل الدولة فإن المشكلة تفرض نفسها عليه.

- يخصص خبير السلطة الوقت الكافي الذي يرتئيه كي يبلغ استنتاجاً واضحاً، أما رجل الدولة فإن ضغط الوقت يشكل التحدي الأكبر له.

- المحل أو خبير السلطة لا يركب مطية المخاطرة، أما رجل الدولة فإنه يلوح أمامه ظن واحد، وأخطاؤه لا رجعة عنها.

- خبير السلطة تتصل بآمامه جميع الحقائق، وعليه فإن حكمه يتم وفقاً لفطنته وملكته الذهنية. أما رجل الدولة فإنه يعمل وفقاً لنقييمات لا يمكن برهنتها ساعة تبنيها، بل سيحكم عليها عبر التاريخ على أساس أفق حكمته في إدارة أي تغير حتمي، وفوق هذا في كيفية محافظته على السلام.

ويتفق أغلب الباحثين على أن دور علماء السياسة المتخصصين بالشؤون الدولية والإستراتيجية مهم في حل وإدارة الأزمات بموجب عدة اعتبارات منها:

- خبرتهم في مجال اختصاصهم بالتحديد الواضح للأهداف وترتيب أولوياتها، وصنع السياسات والخطط، وتصميم النظم التي تؤمن توجهاً استراتيجياً لدرء أخطار الأزمات.

- توفير أنظمة للإنذار المبكر، وتنمية إدارات التحليل والتنبؤ بالأزمات.

- إعداد ورسم السيناريوهات والسيناريوهات البديلة لمواجهة الأزمات.

- تكوين فريق عمل لإدارة الأزمات من أفراد ذوي خبرة ومؤهلين ولهم ممارسة فعلية في مجال إدارة الأزمات.

- تنظيم القوى وتحقيق التكامل بين الأنشطة المتعددة.

- توفير نظام جيد للاتصالات الداخلية والخارجية، وتنمية العلاقات التبادلية مع البيئة والمجتمع، وتنسيق الجهود مع المنظمات الأخرى.

- توفير الموارد التي تحتاجها عملية مواجهة وإدارة الأزمة.

- توفير نظام المعلومات لإدارة الأزمات يعمل على تدعيم كفاءة واتخاذ القرارات.

- تبسيط الإجراءات خلال فترة الأزمة بحيث يمكن تجاهل بعض الخطوات المطلوبة الأقل أهمية.

- توفير الدعم القانوني وال رسمي اللازم لتنفيذ الإجراءات المطلوبة مع التفاوض المستمر خلال فترة الأزمة.

- اتساع قاعدة القبول الشعبي لمخارج الأزمات من خلال توسيع المشاركة في الرأي والاستنتاج.

- أهمية إعداد جيل من مستشارو السلطة لتسلم إدارة الدولة لتسخير خبراتهم في إدارة السلطة.

المحور العاشر: المحددات المؤثرة في الدور الأكاديمي

تتعدد عدة عوامل للتأثير في دور علماء السياسة العراقيين تتراوح بين عوامل داخلية وأخرى خارجية⁵⁰.

⁴⁸ – Kenneth Waltz, “Structural Realism after the Cold War,” *International Security*, Vol. 25 (2000), pp. 5-41.

⁴⁹ – David Patrick Houghton, “Reinvigorating the Study of Foreign Policy Decision-Making: Toward a Constructivist Approach.” *Foreign Policy Analysis*, 3, 1(January 2007):pp 24-45.

⁵⁰ – Barry Buzan, "The Levels of Analysis Problem in IR Reconsidered." In Ken Booth and Steve Smith eds., *International Relations Theory Today*. London: Polity Press, 1994,pp7-8.

- العوامل الداخلية:

تفاوت اهتمامات صناع القرار العراقيين بدور الأكاديمي لعلماء السياسة بموجب عدة عوامل من أبرزها:

- عدم اكتراط المؤسسة السياسية العراقية بأراء علماء السياسة:

قراءة الأحداث السياسية لها خبراؤها والمحظون والمحللون، وبناء على ذلك فإن أغلب صناع القرار في العراق وعند حدوث الأزمات قد ينتابه التسرع وعدم إجراء مسح ميداني لأي رأي استشاري للاستفادة منه في حل الأزمات، وعدم استقطابها للخبراء وللمراقين السياسيين الذين يتبعون الساحات الدولية المختلفة في آسيا وإفريقيا وأمريكا.. إلخ، بالرغم من لجوء الحكومة العراقية في السنوات الأخيرة إلى تشكيل فرق من الاستشاريين لسماع آرائهم عند حدوث الأزمات إلا أن هذه الحالة لم تصبح ظاهرة وآلية من آليات صنع القرار السياسي الخارجي لجعلها سابقة تتبعها الدول المتقدمة عند حدوث الأزمات أو عند وضع السياسات والاستراتيجيات حيث تستدعي المختصين والباحثين لتقديم خططها مع ملاحظاتهم ومؤشراتهم التي ستعطي لصناعة القرار متعدماً ومجالاً لاختيار أفضل البديل التي تعرض عليه لاختيار أنها عنده اتخاذ القرار السياسي الخارجي.

- بين قلة وعدم الاكتراط بأراء مراكز البحث العلمية والأكاديمية:

تنتشر في ربوع العراق العديد من مراكز البحث السياسية والإستراتيجية التي تصدر العديد من الدراسات والبحوث العلمية الرصينة التي تشكل قاعدة للمعلومات للمؤسسة السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يمكن الاستفادة منها في وضع السياسات، ناهيك عن أن مراكز البحث العراقية عند إصدارها دراسة مهمة لا تبادر المؤسسة السياسية إلى استدعاء الباحث لإلقاء بحثه داخل إحدى المؤسسات المهمة كوزارة الخارجية أو مؤسسات صنع القرار السياسي للاستماع مباشرة إلى آرائهم وترشيحهم لتولي ذلك الدور أو الوظيفة في مجال السياسة الخارجية والاستفادة من خبراتهم ومعلوماتهم الرصينة لتوظيفها في إعداد السياسات، وهذا ما تتبعه أغلب الدول المتقدمة في الوقت الحاضر، حيث نرى أن الكثير من وزراء الخارجية أو الذين يعملون في مؤسسات مهمة كمجلس الأمن القومي أو أجهزة الاستخبارات في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا هم أعضاء بارزون في مؤسسات بحثية معروفة ومهمة. من بينهم على سبيل المثال لا الحصر (هنري كيسنجر ، ريتشارد هاس).

(- العوامل الخارجية⁵¹:

يساهم بعد التأثير في التأثير في علماء السياسة العراقيين في عدة اتجاهات من أبرزها استقطاب الباحثين المتميزين للعمل في مراكز البحث الغربية، حيث تظهر لنا العديد من الشخصيات في الفنون الفضائية، وبعضها له باع في مجال السياسة من الناحية العلمية والأكاديمية على أنهم يعملون في مراكز بحث غربية مهمة، بينما كان من الأفضل تسخير طاقاتهم لصالح بناء الدولة العراقية المعاصرة التي ينتمون إليها إلا أنهم قد يجدون بعض المتغيرات والتسهيلات للعمل هناك في إطار اتساع حرية إعداد البحوث الأكademie من دون ضغط أو إملاء آراء لا تخدم البحث العلمي الرصين وتوفير المستلزمات الشخصية من أجر مناسب وسكن وتسهيلات أخرى يجعلهم يتمسكون بالبقاء للعمل في هذه المؤسسات على حساب افتقار دولهم لخبراتهم⁵².

⁵¹ – Graham Allison and Philip Zelikow, *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis*. 2nd ed. New York: Addison Wesley Longman, 1999p4

لدى العدد⁵² من الزملاء والأساتذة الجامعيين العراقيين الذين يعملون في مراكز استشارية لصناعة القرار في أمريكا ودول الاتحاد الأوروبي واستراليا هم من يخبرونا بذلك عن طريق مراسلاتهم شبه اليومية معنا.

يمكن وضع عدة احتمالات لاتجاهات مستقبل دور علماء السياسة العراقيين في النهوض بالدولة العراقية المعاصرة ، فقد يكون دورا سلبيا بفعل عدة عوامل، أو قد يكون دورا إيجابيا بموجب عدة عوامل أخرى.

- الدور السلبي:

في هذا السيناريو قد لا يكون لعلماء السياسة إرادة ي حدوثه، لأن الأمر ليس بأيديهم وإنما بأيدي صناع القرار ، وعليه فإن الابتعاد عن سماع آراء ولاحظات علماء السياسة العراقيين وعدم تعطيم المؤسسات السياسية والدبلوماسية بالعناصر الفعالة من علماء السياسة، كل هذه العوامل قد تشارك في جعل دور علماء وخبراء السياسة سلبيا، ليس بإرادتهم وإنما بإرادة المؤسسة السياسية وصناع القرار .

- الدور الإيجابي

عند وضع المؤسسة السياسية في الدولة العراقية المعاصرة مساحة مهمة للأصوات والتعليقات التي تصدر عن علماء وخبراء السياسة في شؤون السياسة الخارجية وصنع القرار السياسي الخارجي سيجعل علماء السياسة يذلون بذلوهم، وبمضون في تشجيعهم على جعل آرائهم واستشاراتهم في خدمة السياسة الخارجية العراقية وليس مجرد إصدار دراسات أكademie وآراء علمية مصيرها الإهمال وعدم الاستجابة لها وعندما ستضع هذه الشريحة عصارة نقيرها في خدمة الدولة العراقية والنهوض بقدراتها نحو زيادة رخص تفاعلاها الإيجابي مع التحديات القادمة من الخارج.

ومن حفائق القول إن علماء السياسة العراقيين تنتظرون أدوار مهمة في عملية صنع القرار السياسي الخارجي، لذلك على المؤسسة السياسية العراقية ألا تغفل آرائهم وتعليقاتهم وبحوثهم العلمية والأكademie لأنها لم تخرج إلا وقد أخضعت للدراسة والتحليل والرصد الموضوعي للخروج بنتائج ووصيات وبدائل قد تعين المؤسسة السياسية العربية وصناع القرار على الأخذ بها عند الأوضاع الاعتيادية أو عند اندلاع الأزمات التي تحتاج بالتأكيد إلى الاستئناس بآراء المختصين في الشؤون السياسية والدولية والإستراتيجية.

عليه بنا حاجة لتأكيد الدور الأكاديمي المعطاء في [] السياسة الخارجية العراقية، ان الدور الأكاديمي بات حاجة وليس عرضة خدمة ان صح التعبير لأننا اليوم ندخل في ظل الموجة الحضارية السادسة الا وهي الإبداعية او موجة العصر " الإبداعية التخصصية " في الأداء والابتكار للوسائل والآليات من حيث التنفيذ لخيارات السياسة الخارجية .

أضف لذلك ان اليوم من يراهن ويحلل استراتيجيا البيئة الإقليمية والدولية يجد الحاجة الحقيقة إلى بناء خيارات السياسة الخارجي والآراء الأكademie التي نتخذها لتقييم فاعلية الأداء الخارجي للسياسة الخارجية العراقية.

المotor الحادي عشر: اتجاهات السياسة الخارجية العراقية (منظور أكاديمي)

يمكن لنا حصر اتجاهات السياسة الخارجية العراقية بناء على معطيات الواقع بثلاث وكالاتي :

الاتجاه الأول: الذي يرى ان الدول التي تخرج من حروب مدمرة لبناها التحتية بما فيها الفاعلية والأداء الخارجي ، بعد ان تتجه إلى تبني سياسة عائمة وتبث عن الأهداف التأصيلية او الهرمية وهذه الأهداف ليس مخطط لها كما يحصل لخيارات خارجية المبنية على تخفيط مسبق.

بعد حصولنا على السيادة المكتملة وليس الكاملة ، بدأنا نبحث عن إطار لمسار السلطة السياسية وسبل انتقال السلطة بصورة ديمقراطية وتعزيز الخصوصية العراقية في الأداء السلطوي ، مما سينعكس على تعزيز الأمن

53 - 5. كاظم هاشم نعمة - العلاقات العربية - العربية - مركز الدراسات الدولية - كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد - بغداد -

والتنمية والاستقرار ثم بعد ذلك سنعمل على بناء مقومات القوة وتفعيلها نحو القدرة وبالتالي نصل إلى بناء الفع
بعد ان تستمر السياسة العراقية برد الفعل .

وبذلك سنحدد الدور القادم للعراق وفق استحقاق حكم الحبيوبولتيك وفي حال توافر عوامل العمل والحركة
والقدرة سوف يؤهلانا التاريخ للعب دور القوة الإقليمية الفاعلة في الشرق الأوسط والعالم العربي .

الاتجاه الثاني: الذي يدعو الى تبني الخارجية العراقية خيار الانغماض المرن والذي يتخد من القدرات الإستراتيجية
لمقومات القوة معياراً لفاعلية الأداء من عدمه وذلك لأن الفاعلية النامية بصورة تدريجية تحتاج الى وفورات مالية
كبيرة جداً في حال رغبة الخارجية العراقية في دفع عجلة الانغماض العالي للفعل الخارجي.

وبالتالي من يراقب الإمكانيات العراقية في مجال تنفيذ السياسة الخارجية العراقية يجد العكس من ذلك ،
فclud الان ما زالت مؤسسة صنع القرار الخارجي (وزارة الخارجية العراقية) بحاجة الى الإمكانيات والقدرات
والكفاءات العلمية الحقيقة لتفعيل وعقلنة لأداء وخيارات الساسة الخارجية وضبط ميكانزم التفاعل العراقي -
الإقليمي والعربي - الدولي ، إضافة الى ذلك يتطلب وفورات مالية وقدرات لوجستية وإمكانيات فنية متطرفة
لتفعيل السياسة الخارجية العراقية .

الاتجاه الثالث : فيدعى صانع القرار العراقي الى تبني فلسفة السياسة الخارجية العراقية عمادها الانفتاح
والاطمئنان للمستقبل والعمل على زرعها في مدركات الاخر كونه الوسيلة الوحيدة لبناء الذات وتسويقهها ضمن
فضاء تاريخي يضعه العراقيون وبأنفسهم لا منه ومن الآخرين اقليمياً ودولياً .

وهذا الاتجاه يؤكد على ان صانع القرار قادر على تبني دور استراتيجي فاعل ومؤثر في الفعل السياسي الخارجي
بعد توظيف عوامل القوة والضعف في الجسد العراقي كحالة وصفية لمنظومة عمل السياسة الخارجية العراقية من
جهة والعمل على تفعيل فاعلية الإدراك الاستراتيجي القائم على فلسفة قوة الضعف وضعف القوة .

اي هنالك عوامل الان يعني منها الأداء الخارجي لابد من الحد منها ومحاولة تطويقها نحو ايجابية
فاعلة بدل سلبيتها الانانية والعمل على تعظيم عائدية الربح والحد من الخسائر وتحجيمها .

وهذا ما يعطي للعراق دوراً فاعلاً في اتخاذ المصلحة العراقية سبيلاً ومبرراً يهتدى فيه الفعل السياسي
الخارجي ، واهدانا لها هذا الفعل كون سمة العصر هي المصالح التي أمست وبات وأصبحت لغة الشعوب الحية
في التفاعل الإنساني .

المotor الثاني عشر: ولوح القرن الحادي والعشرين والسياسة الخارجية الناجعة (قراءة في الآفاق)
ان موضوع السياسة الخارجية شديد الأهمية وأكثر من ذلك أنه شديد الحساسية لاي دولة معاصرة في مطلع
القرن الحادي والعشرين وذلك لأسباب منها:-

-- عالم مضطرب تتناقص في ظله درجة اليقى-- .

- حاضر ومستقبل تتزايد فيه صعوبة القراءات الموضوعية .

- يطرح في وقت يتم فيه حوار حول الدور الجديد للدولة في ٢٠٢٠ السياسة الخارجية .

وعليه لابد من تحديد بعض الفروض ذات البعد الاستراتيجي التي تدفع صانع القرار لإدراك ابعاد
السياسة الخارجية المعاصرة واليات التعامل بالفعل الاستراتيجي الخارجي وسبل ادارته وتحقيق هدف

مرجو ومعقول ومنها الآتي :

54 - 5. منعم صاحي العمار - ما بعد توقيع اتفاقية الانسحاب : آفاق علاقات العراق الإقليمية والدولية - دراسة منشورة في ملحق آفاق
استراتيجية - جريدة الصباح - العدد ٢٠٢٠ - : كانون الاول ٢٠٢٠ .

- أن هناك علاقة ارتباطية بين السياسة الداخلية والخارجية : بمعنى إن ناتج السياسة الداخلية لا ينعكس وبؤثر على توجهات السياسة الخارجية، وأن النظرية التقليدية القائمة على فصل أو تباعد السياسة الداخلية عن تفاعلات السياسة الخارجية قد تجاوزتها التطورات والمتغيرات الراهنة وأصبحت العلاقة ارتباطية بتأثير مباشر للسياسات الداخلية على نجاح أو فشل السياسات الخارجية.

- أن هناك علاقة ارتباطية بين دور الدولة الإقليمي والعالمي : بمعنى أن المشهد العالمي الراهن وتداعياته وسعى كل الدول " بعض النظر عن حجمها ودرجة تأثيرها " لل撐وضع بغية التعايش والاندماج ، قد فك الارتباط مع نظرية فصل الوائر التي تبنتها الدول في سياساتها الخارجية والقائمة على الأبعاد الجغرافية بدلاً من التقديرات الإستراتيجية ، وترتبت عليها علاقة ارتباطية يتحدد وفقها التأثير الإقليمي والعالمي للدول. وعلى هذا الأساس فأنتي لا أتصور أن يكون للعراق " دولي وإقليمي مؤثر إن لم يتعزز تواجده الاستراتيجي .

وأعلاه من القول يقودنا إلى طرح التساؤل الآتي:

ما هي متطلبات الدور الإقليمي والحضور الدولي الفاعل للعراق بمعنى ما هي متطلبات سياسة خارجية عراقية فاعلة ؟

يبدو لي أن دور العراق ينطلق عملياً من القدرة على التفاعل لحماية مصالحه وأن يكون له القدرة على تشكيل برنامجه في التعامل مع أطراف النظام الإقليمي والعالمي سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الأمني ، أن القوة لا تعني القوة وأن كانت القوة تشكل جزءاً من القدرة ، وإذا كانت القوة هي التي سوف تحدد نجاح أو فشل السياسة الخارجية للدول فأنتي أعتقد بان القدرة العراقية على القيام بدور إقليمي ودولي فاعل ترتبط بثلاث محفزات أساسية :

أولاً : طبيعة الإمكانيات

الذهن سوف يتجه نحو الموارد عند الحديث عن دينامية الإمكانيات ، وهنا لابد من الإشارة إلى إن الموارد تبقى محدودة التأثير إن لم تتحول بدورها إلى إمكانيات بمعنى أن إمكانيات الدول لا تتوقف فقط عند مواردتها المادية بل أنها تتصل باستثمار أمثل لكل ما يمكن أن يعزز القدرات بما في ذلك الموقع الجغرافي وكفاءة العنصر البشري والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصفة عامة

وبالتالي فإن هناك تحديات لها أثر مباشر على دور العراق الإقليمي ودولي وفي مقدمتها :

- تحدي القيادة السياسية

شكلت القيادة العراقية محور تخطيط وصنع وتوجيه السياسة الخارجية العراقية مابعد سنوات التغيير(بعد) وعلى الرغم من التخطيط في بادئ الامر، لكن العراق استطاع تجاوز الأزمات الخطيرة رغم التكلفة الباهضة في كثير من الأوقات ولكنه ساهم دون شك في جعل الجهاز التنفيذي ينحصر في طبيعة الإدارة

الإستراتيجية لسياسة خارجية هادفة ، ولهذا فقد ارتبطت مخرجات السياسة الخارجية العربية بفاعلية القيا [١] وتدخلها المباشر لإدارة التحديات لتحقيق النتائج المتوقعة .

- تحدي النسيج الاجتماعي

هناك إجماع حول تحدي النسيج الاجتماعي الذي يتميز به العراق بعد سنوات التغيير من نزع فتيل الحرب الطائفية بين مكونات الشعب العراقي والتي انتهت حال الإعلان عن خطة فرض القانون وهذا ما جعل تماسک البنية الاجتماعية تتضخم وتتوسر في عراق مابعد خطة فرض القانون، ان المجتمع العراقي يعتر بهويته وانتمائه العربي ، وبالتالي فإن هذه القدرة الاجتماعية أغنت متذبذب القرار السياسي عن الالتفاف إلى الخلف لكي يهتم بحماية المجتمع ، الأمر الذي حول هذا التماسک الاجتماعي إلى قيمة مضافة تعزز الدور العراقي على الساحة الإقليمية والدولية .

- التحدي الديمغرافي

إن العراق اليوم هي الأكثر سكاناً بالمقارنة مع دول الجوار العربي والذي قدر بـ مليون نسمة ، غير أن رؤية العنصر البشري باعتباره قدرة تعزز السياسة الخارجية يتمثل في ارتفاع معدلات نمو الشباب التي تعتبر ميزة نسبية لا تتوفر في كثير من المجتمعات البشرية الراهنة ، وهنا يجب القول إن وجود مجتمع فتي يشكل قدرة مضافة وإن ظلت هناك حاجة إلى الاهتمام بتأهيلها وصقلها لتتمكن من الوصول لدرجة التنافسية التي تتطلبها موجبات المرحلة الحالية ، وقد يكون من المناسب أن يرتبط التأهيل النوعي لمنظومة الشباب من خلال قراءة واضحة للدور المستقبلي للعراق على المستويين الإقليمي والدولي .

- تحدي إدارة الموارد

لقد أعطت مصادر الطاقة وعوائدها هامشاً أضافياً لحركة السياسة الخارجية العراقية ، ويعني ذلك أن عدم وجود قيود اقتصادية في شكل ارتهاان اقتصادي لدول أخرى عزز إمكانيات العراق في القيام بدور مؤثر إقليمي ودولي ، غير أن حركة الموارد العراقية على المستوى الإقليمي والدولي دون ارتباطها بنموذج تنموي عراقي يغذى الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية العراقية قد يجعل من حالة الاستقرار والتواافق التي تربط أطراف إقليمية والدولية بالعراق هشة وقابلة للزوال .

ثانياً : محددات الأداء السياسي الخارجي

لا يكفي التعرف على إمكانيات القدرة دون إدراك واضح لعناصر الضعف التي تشكل قيوداً على السياسة الخارجية ، ورغم تعدد القيود فإن النموذج العراقي يتعايشه مع قيود لا يجب إغفالها عند بحث مستقبل السياسة الخارجية العراقية وفي مقدمتها :

- الفصل بين السياسة الداخلية والخارجية

لا تزال المسافة فاصلة ولم يرتبط بعد التفاعل بين السياسة الداخلية و الخارجية ، وهذا يشكل في حد ذاته قيداً يتطلب التعامل معه بكل حرص لضمان فائدة انعكاس نجاحات السياسة الخارجية على تطور ونمو المجتمع العراقي وتحسين ظروفه وتعزيز قدراته التنافسية ، اذ ان حركة السياسة الخارجية العراقية يجب أن ترتهن بالضرورة بمتطلبات المجتمع العراقي بدلاً من أن تكون ردود أفعال للبيئة الخارجية وهذا يتطلب ليس فقط الالتساق بين السياسة الداخلية والخارجية بل إتمام عملية لاندماج والتآمة بينهم.

- الموارد الطبيعية

صحيح أن النفـ وعـادـاتـهـ وـفـرـ المـوارـدـ الـلـازـمـةـ أـسـيـابـ نـجـاحـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ العـرـاقـيـةـ ،ـ إـلـاـ أـنـ الـاعـتمـادـ الأـحـادـيـ عـلـىـ النـفـطـ مـوـرـداـ أـسـاسـيـاـ يـشـكـلـ فـيـ الـوقـتـ نـفـسـهـ قـيـداـ فـيـ هـذـهـ الـمـعـادـلـةـ لـاسـبـابـ تـعـلـقـ بـعـوـاـمـلـ الـإـنـكـشـافـ وـالـارـتـبـاطـ بـسـوـقـ لـاـ تـنـوـفـ لـلـعـرـاقـ قـدـرـ التـحـكـمـ فـيـ تـفـاعـلـهـ ،ـ وـلـهـذاـ فـأـنـ اـسـتـمـرـارـ الـاعـتمـادـ عـلـىـ النـفـ مـوـرـداـ أـسـاسـيـاـ فـيـ تـقـدـمـ حـرـكـةـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ خـصـوصـاـ بـعـدـ أـنـ تـجاـوزـتـ أـزـمـاتـ خـطـيرـةـ تـطـلـبـ اـسـتـخـدـامـ باـهـضـ لـمـوـارـدـ وـكـلـفـ اـعـادـةـ الـأـعـمـارـ الـعـرـاقـ الـتـيـ قـدـرـ ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ مـلـيـارـ دـولـارـ سـوـفـ يـشـكـلـ فـيـ نـهـاـيـةـ الـأـمـرـ عـائـقاـ لـتـحـقـيقـ تـقـدـمـ مـؤـثـرـ إـقـلـيمـيـ وـعـالـمـيـاـ وـتـبـقـيـ الـحـاجـةـ لـرـفـعـ هـذـاـ الـقـيـدـ بـرـؤـيـةـ الـإـطـرـافـ الـإـقـلـيمـيـةـ وـالـعـالـمـيـةـ لـنـمـوـ مـتـضـاعـفـ وـشـامـلـ لـلـمـجـتمـعـ الـعـرـاقـيـ وـتـزـايـدـ قـدـرـاتـهـ التـنـافـسـيـةـ وـاستـخـدـامـ أـمـثـلـ لـقـوـتـهـ الـلـيـنـةـ بـقـبـولـ وـاسـعـ مـنـ الـإـطـرـافـ فـيـ الـبـيـئةـ الـخـارـجـيـةـ .

- قـدـرـةـ الـأـدـاءـ التـنـظـيمـيـ

قد يكون من الصعب الحديث عن كل القيود التنظيمية التي تؤثر على حركة السياسة الخارجية ، ومع ذلك فإن تعدد قنوات السياسة الخارجية تمثل دون شك أهم هذه القيود ،لقد اتسمت السياسة الخارجية في أدائها بتنوع قنواتها، الأمر الذي شكل في كثير من الأوقات أرتباكا واضحاً في الاستجابة سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي ومما يرصـةـ توـظـيفـ الـلـحـظـةـ ،ـ وـمـنـ الـمـعـلـومـ أـنـ تـعـدـ الـقـنـوـاتـ يـعـطـيـ أـشـارـاتـ خـاطـئـةـ لـلـإـطـرـافـ وـقـدـ يـمـكـنـ اـسـتـثـمـارـ هـذـهـ الـأـطـرـافـ لـلـهـوـامـشـ الـفـاـصـلـةـ بـيـنـ هـذـهـ الـقـنـوـاتـ ،ـ وـأـعـتـقـدـ أـنـ الـتـقـدـمـ الـذـيـ تـحـقـقـ فـيـ مـعـالـجـةـ الـأـزـمـاتـ الـتـيـ مـرـ بـهـاـ الـعـرـاقـ يـرـجـعـ بـالـضـرـورـةـ إـلـيـ دـيـنـامـيـةـ الـقـيـادـةـ وـلـيـسـ لـأـدـاءـ مـمـيـزـ لـقـنـوـاتـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ ،ـ إـنـ مـسـتـقـبـلـ دـورـ الـعـرـاقـ إـقـلـيمـيـ وـالـدـولـيـ يـرـتـبـطـ دـونـ شـكـ بـرـؤـيـةـ تـنـظـيمـيـةـ لـلـدـبـلـوـمـاسـيـةـ الـعـرـاقـيـةـ تـسـتـجـيبـ لـأـوـضـاعـ إـقـلـيمـيـ وـدـولـيـ رـاهـنـةـ وـمـسـتـقـبـلـةـ تـتـطـلـبـ أـعـادـةـ الـنـظـرـ فـيـ خـرـيـطةـ الـعـمـلـ الدـبـلـوـمـاسـيـ وـتـنـظـيمـ قـنـوـاتـهـ .

- مـحـدـدـ الـمـهـنـيـةـ النـاجـحةـ

مرت الدبلوماسية العراقية بمراحل تغيرات هيكلية وتنظيمية أفرغت المؤسسة الدبلوماسية من الكثير من عناصرها الحرفية ، ورغم التباين في تقدير نتائج هذه المرحلة، فإنه من المؤكد ان العمل الدبلوماسي أداء حRFي يستند على إعداد وتأهيل مختص لصفل العنصر البشري وتعزيز قدراته وفق إدراك عميق لثقافات مختلفة ومصالح متعددة وفي بعض الأوقات متعارضة ، ورغم التطور الواضح في مناهج العلوم السياسية بالجامعات العراقية إلا أن بقاء المؤسسة الدبلوماسية منعزلة عن الأقسام العلمية بالجامعات العراقية شكل انفصالاً ملحوظاً بين النظري والعملي وأثر على عدم قد الأقسام العلمية للعلوم السياسية على التعرف عن قرب لمتطلبات التأهيل الحرفـي لأولويات المؤسسة الدبلوماسية في العراق ، وفي تصورـيـ أنـ الدـبـلـوـمـاسـيـةـ سـوـفـ تـواـجـهـ مـتـطلـبـاتـ حـرـفـيـةـ مـسـتـقـبـلـةـ يـفـرـضـهاـ الـوـضـعـ إـقـلـيمـيـ وـالـدـولـيـ وـبـالـتـالـيـ فـانـ ٤ـ الفـجـوةـ الـحـرـفـيـةـ الـرـاهـنـةـ يـتـطـلـبـ مـزـيدـاـ مـنـ الـانـفـاتـحـ وـالـتـفـاعـلـ لـلـتـخلـصـ مـنـ الـاستـخدـمـ غيرـ الـحـرـفـيـ لـعـانـصـرـ الـعـمـلـ الـلـازـمـ لـتـنـفـيـذـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ الـعـرـاقـيـةـ .

ثالثـاـ :ـ أـوـلـيـاتـ تـخـطـيـطـ السـيـاسـةـ الـخـارـجـيـةـ الـعـرـاقـيـةـ

يدرك المتتبع للسياسة الخارجية بازدياد قائمة الأولويات وفي كثير من الأوقات عدم توفر أوزان نسبية لها ، ويفرض هذا الوضع تكلفة باهظة وغياب قسري لمعايير ومقاييس لتقدير الأداء ، ولا اعتقاد بأنه من الموضوعي تحديد أولويات معينة في هذه الإطلاعـةـ الـأـوـلـيـةـ رغمـ الحاجـةـ إـلـيـ إـبرـازـ الفـرـضـيـاتـ الـتـيـ يـجـبـ إـثـبـاتـهاـ وـالـمـتـمـتـلـةـ فـيـ الـأـتـيـ :

- الـعـرـاقـ وـمـعـادـلـةـ الرـقـمـ الـأـوـلـ

إن متطلبات الانتماء لدوائر إقليمية والدفاع عن قضايا عالمية قد شكل التفكير الدبلوماسي العراقي حيث عرفت الأولويات وفق هذه المتطلبات ، غير أن تجربة الأزمات والتطبيق الصارم من قبل الدول وخصوصا دول الجوار لمتطلبات الحصار للتجربة الديمقراطية الناشئة ما بعد في العراق بالإضافة إلى تضخم حجم المساعدات وخصوصا المالية لإطراف متعددة قد أثر دون شك على برامج ومتطلبات التنمية في العراق بل إنه قد أوقف مشروعاتها ، واكتشف العراق لاحقاً تخلف بنيتها التحتية وتأخر امتلاكه لمتطلبات النمو المادي والبشري.

أن التأثير الفاعل يتطلب جزئياً استخدام لدعم المادي كأحد وسائل السياسة الخارجية، ولكن أصبح بما لا يدع مجالاً للشك أن التأثير الفاعل مرتبط بقدرة الدول على إحداث اختراق تتموي شامل يحقق التموضع والأكثر من ذلك يقدم نموذج لدولة تقدّم المواطن على أنه ركيزة التنمية وهدفها ، وأن تقدير الوزن النسبي لأولويات التنمية يمثل في النهاية مؤشراً هاماً للفناء في تقديرات الإطراف الأخرى عند التعامل مع العراق ، وهذا يعني أن دخول مؤشر التنمية في معادلة التعاون تتبع بالضرورة ترتيب مختلف لأولويات السياسة الخارجية العراقية بحيث ترتبط الأهداف الإستراتيجية بمتطلبات إستراتيجية العراق أولاً .

- تجزئة الأهداف والغايات

سيطر على إدارة تنفيذ السياسة الخارجية العراقية خلال العقود الماضية النظرة الشمولية في التعامل مع الإطراف ، وتحكم في هذا المنهج استخدام حاد للثانيات المتلازمة وفي مقدمتها ثنائية الصديق أو العدو ‘الحليف أو الغريم’ معناً أو ضدنا ، وقد تكون لظروف العلاقات الدولية والإقليمية أسبابها في تبني هذا المنهج ، إلا أن ضيق مساحة المناورة الذي وفره المنهج الشمولي أوقع السياسة الخارجية في أزمات متلاحقة تطلب الخروج منها بكلفة باهظة ، ورغم ملاحظة بعض التغيرات الهامة في نمط تنفيذ السياسة الخارجية العراقية إلا إن قواعد المنهج الشمولي لا تزال غالبة في الأداء الكلي للدبلوماسية العراقية في وقت تم فيه تسوية الملفات الصعبة مع أطراف إقليمية وأخرى دولية ، ويبدو لي أن ضرورات النظرة الشمولية قد تراجعت وأصبحت الحاجة ملحة لاستخدام الريحية المجزأة لكي يتمكن العراق من التعايش والاندماج مع الغير في ظل التغيرات الراهنة في النظام الدولي وإدارته ، والأكثر من ذلك متطلبات البقاء الفاعل ، ويحتاج استخدام مفهوم الريحية المجزأة في العمل الدبلوماسي إحداث تغيرات جوهرية يتم من خلالها تجاوز الثنائيات المتلازمة وتغلب الفكر البرغماتي الذي يعتمد على التمسك بتحقيق المصالح الوطنية وفي نفس الوقت يقدر مصالح الإطراف الأخرى (توازن المصالح) ، وعلى هذا الأساس يجب إن يشكل التفاوض قواعد العمل الدبلوماسي بدلاً من الإيديولوجيا وأن يتسع هامش البدائل الذي يعتمد على تقدير دقيق للعائد المنصف بضمان تعاون الأطراف وليس تحبيدها .

- جيوبيوليتية المصالح

ركزت السياسة الخارجية العراقية على الاهتمام بمسألة الحدود الجغرافية والانتماءات الإقليمية وما في حكمها ، وب يأتي هذا الاهتمام متشارياً مع الفكر السائد بتعريف الحدود الجغرافية للدول، غير أن التطور الهائل المعلوماتي والتكنولوجي قد فرض معادلة جديدة تبني مفهوم الحدود الإستراتيجية بدلاً من الحدود الجغرافية في تحديد أولويات السياسة الخارجية ، وفي تصوري أن استمرار ترتيب أولويات السياسة الخارجية العراقية على أساس الانتماء الجغرافي قد يضلّل أفق متخذ القرار في أدرك انقال وتوسيع الحدود وفق الأهمية الإستراتيجية وليس الجغرافية ، غير إن استخدام مفهوم الحدود الإستراتيجية يتطلب الانقال من مرحلة التواجد السياسي الدبلوماسي إلى مرحلة المساهمة السياسية والدبلوماسية التي ترتكز على الاهتمام بوسائل غير تقليدية في تنفيذ السياسة الخارجية وفي مقدمتها الشراكة بدلاً من التحالف ، والدبلوماسية الإنسانية بدلاً من الدبلوماسية

التقليدية، واستخدام القوة اللينة بدلاً من العنف واستخدام سائر الوسائل التي أصبحت تحظى بتقدير خاص لدى متذبذب القرار السياسي.

- جدوى مؤسسات المجتمع المدنى في السياسة الخارجية

لا يخطئ من يعتقد إن عوامل التأثير المباشر الفاعلة لا تزال تسيطر عليها الدول بما توفر لها من وسائل وإمكانيات، وفق ذلك فإن الدول تعتبر الطرف الأكثر تأثيراً في التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية. غير أن نمو وفاعلية المنظمات غير الحكومية بما تمتلكه من مصداقية وقدرات أهلية متزايدة أدخلا تعديلات هامة على معادلة التأثير هذه وأصبحت منظمات المجتمع تقوم بدور هام في التأثير على المخرجات السياسة الوطنية والإقليمية والدولية ، ورغم ذلك لم تتمكن المنظمات غير الحكومية في العراق من المساهمة والتأثير في مخرجات السياسة الخارجية العراقية لأسباب متعددة وفي مقدمتها ضيق مساحة استقلالها وضعف شديد في أدائها وهشاشة واضحة في بنائها ، ولا يمكن تصور الدور الفاعل الإقليمي والدولي للعراق دون مساهمة فاعلة من المنظمات غير الحكومية بدور مستقل ، الأمر الذي يحتم إعادة النظر في مفهومنا لشراكة المنظمات غير الحكومية والعمل على تقدير القيمة المضافة لوجود هذه المؤسسات الفاعل والمؤثر والقوى .

الخاتمة

ونحن نختتم، قصارى القول، نصل إلى نتيجة، هناك حاجة حقيقة إلى تفعيل الدور الأكاديمي في صنع السياسة الخارجية من جهة وهي دعوة إلى الخارجية العراقية لتأمين وحدة استشارية تتكون من لجنة مرشحة بالتنسيق مع الجامعات العراقية وعبر كليات وأقسام العلوم السياسية لإعداد الخيارات اللازمة ويدراسة مستمرة وورش العمل هادفة إلى نقاش السياسة الخارجية العراقية والأداء المطلوب من أجل تفعيل الدور السياسي الخارجي العراقي وإيجاد الآليات والوسائل لتحقيق ذلك من خلال المساعدة في صنع السياسة الخارجية العراقية لتطوير أداء وزارة الخارجية العراقية بما يتماشى مع التطورات العالمية في المؤسسات المماثلة في دول عالم الشمال .

ثم إننا بحاجة إلى التزوج ما بين الحرافية المهنية والأكاديمية الرصينة في رفع أداء معهد الخدمة الخارجية التابع إلى وزارة الخارجية العراقية عبر استقطاب الكفاءات الشابة والمتخصصة في مجالات السياسة الخارجية والخطيط الاستراتيجي لتطوير فاعلة ونجاعة الأداء الاستراتيجي لوزارة الخارجية والتي تعد الأداة التنفيذية المباشرة في رسم السياسة الخارجية العراقية التي يعمل صانع القرار على رسم الخطوط الأساسية كثيف

تحول بالتفاعل والحوار الى أهداف تطبيقية تسهر الوزارة على تحقيقها لصناعة المكانة الإستراتيجية للعراق في
ظل عالم زاخر بالتحديات الآتية والمستقبلية.

ولعلنا لا نجافي الحقيقة بالقول ان الدبلوماسية المعاصرة ليست فن لوحده بل بذاته له أصوله
وقواعده وتطبيقاته العلمية وخيارته المتعددة ومن هنا تتبع الحاجة الى تعزيز دور المؤسسة الأكاديمية
المختصة في تخطيط وصناعة السياسة الخارجية العراقية في عالم يتغير.

وأخيرا يوصي البحث بضرورة إجراء نقاش عن دور دائرة التخطيط السياسي في تطوير أداء وزارة الخارجية
العراقية بعد من خلال القيام بدراسة تقويمية بهذا الخصوص سيما وان دائرة التخطيط السياسي من الدوائر
التي تم استحداثها بعد التغيير () .